

تقرير الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان

عن زيارة فلسطين

4-9 أبريل 2016

أولاً: الخلفية

يدخل الاحتلال العسكري الأطول في العالم عامه الثامن والستين ولا يزال المنتظم الدولي صاماً أذنيه. فالفلسطينيون يظلون أح د آخر الشعوب المحرومة من دولتها المستقلة. بيد إن هناك فرقاً أساسياً بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وغيره من أشكال الاحتلال في العصر الحديث. فالمعتاد أن تلحق القوة المحتلة الأرض التي تسيطر عليها بأرضها وترغم سكان تلك الأرض على أن يصبحوا من مواطنيها (ويكون ذلك في بعض الأحيان ضد رغبتهم)، لكن إسرائيل لم تقم بذلك أبداً. بل إنها بدلاً من ذلك قتلت الآلاف وهجرت الملايين من المدنيين من ديارهم وخولت لجيشها إدارة الأرض المحتلة. ويختلف الاحتلال الإسرائيلي كذلك عن غيره من أشكال الاحتلال، لأن إسرائيل استقدمت بالفعل مواطنيها المزعومين، أو بالأحرى المستوطنين غير الشرعيين من مختلف بقاع العالم إلى الأرض التي احتلتها، ولا تفتأ تستغل الموارد الطبيعية لهذه الأرض على حساب سكانها الأصليين.

لذلك، فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يعد ظاهرة فريدة من نوعها. فغالبية الشعب الفلسطيني الذي يزرح تحت الاحتلال لا يتمتع بأدنى الحقوق المدنية الأساسية وبأي تمثيل سياسي يذكر داخل النظام الذي يحكمه. وبينما تزعم إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة (بالنسبة لمواطنيها اليهود)، فإنها في تعاملها مع الفلسطينيين ليست سوى دكتاتورية همجية.

إن إسرائيل بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال من واجبها، بموجب القانون الدولي، وبخاصة معاهدة جنيف الرابعة، أن تحمي السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة وأن تدير تلك الأرض على نحو تراعي فيه المصالح المثلى لأولئك السكان. غير إن إسرائيل تواصل تحديها الممنهج للقانون الدولي ممعنة في تدمير ومصادرة الممتلكات الفلسطينية الخاصة، بما فيها المنازل، ونقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة. إن الوضع يزداد سوءاً يوماً عن يوم، إذ يتفاقم العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ويستمر تقويض حقوقهم الأساسية في العبادة والتنقل، ولاسيما في المسجد الأقصى المبارك.

ويستمر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين سبباً جذرياً لجميع انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بأبناء الشعب الفلسطيني ولاستمرار معاناتهم، لذلك فقد أن الأوان لاتخاذ خطوات عملية ليس لإبراز هذا الاحتلال العسكري الذي طال أمده في عصرنا الحديث فحسب، ولكن أيضاً لإنهائه.

ثانياً: التكليف

تُعد مسألة "الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى" بندا دائما على جدول أعمال الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان منذ إنشائها. وقد جددت الهيئة في دوراتها السابقة التأكيد على جسامه انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني واستمرارها، وأدانت تصعيد قوات الأمن الإسرائيلية والمستوطنين غير القانونيين لاعتداءاتهم في حق الفلسطينيين الأبرياء، وشددت على أن الاحتلال الإسرائيلي هو السبب الرئيسي لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، مما يؤثر على جميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين.

علاوة على التكليف المحدد الذي أصدرته الدورة التاسعة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية والقمة الإسلامية الثانية عشرة، قررت الهيئة منذ إنشائها في عام 2012 إجراء زيارة ميدانية للأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تقديم توصيات عملية للمجلس حول كيفية معالجة هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ثالثاً: نقاط عامة:

بعد مضي ثلاث سنوات من الصعوبات اللوجيستية الخاصة بالترتيب للزيارة والحصول على الترخيص لها، أجرت الهيئة أخيراً الزيارة التي طال انتظارها إلى فلسطين في الفترة من 6 إلى 9 أبريل 2016. وشارك في هذه الزيارة ستة أعضاء في الهيئة وهم السفيرة إلهام أحمد والدكتور إغرين إرغول والدكتورة ستي روجاني ذو الحياتين والسيد محمد الريسوني والدكتور ممدوح العاكر والسيد أداما نانا. وسهل هذه الزيارة من الجانب الفلسطيني الدكتور أحمد الرويدي، رئيس مكتب المنظمة في فلسطين وفريقه. وبالرغم من الإحساس بانعدام الأمن والخوف والريبة والعقبة النفسية التي واجهت الأعضاء في البداية، ولاسيما في نقطة التفتيش الإسرائيلية، فقد كانت الزيارة مفيدة للغاية وأعطت للوفد فرصة للاطلاع الميداني على الوضع.

رابعاً: الاجتماعات

بدأ الوفد جولته بزيارة ضريح الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في رام الله. وفضلا زيارة المناطق المختلفة مثل مخيمات اللاجئين والمستوطنات الإسرائيلية الجديدة والمناطق المتضررة من جدار الاحتلال، تمكنت الهيئة كذلك من لقاء عدد من المسؤولين الفلسطينيين وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وعائلات الأسرى والشهداء الفلسطينيين.

والتقى الوفد خلال الزيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي أعرب عن أسفه لغياب الرغبة لدى الحكومة الإسرائيلية ولدى ذوي الصلة من الفاعلين الدوليين في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لوضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني. كما أعرب فخامته عن خيبة أمله لعدم وجود أي تسوية سياسية قابلة للتنفيذ في الأفق المنظور. واعتبر الرئيس عباس الزيارة فرصة مثالية للوقوف على استمرار معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال

اللاإنساني، وحث الوفد على التركيز على أثرها على حقوق الإنسان، إمكانية نقل ذلك إلى جميع الدول الأعضاء لاستخدامها بالشكل اللائق في إطار الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. كما أخبر الوفد بأن فلسطين بصدد إحالة انتهاكات حقوق الإنسان الفردية في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية وإلى المؤسسات الدولية والآليات القانونية الأخرى ذات الصلة.

والتقى الوفد كذلك السيد رياض المالكي، وزير الشؤون الخارجية في دولة فلسطين الذي أعرب عن شكره للهيئة على هذه المبادرة الرامية إلى الحصول على معلومات من المصدر حول حالة حقوق الإنسان. واغتنم الوزير الفرصة لتقديم إحاطة موجزة للوفد عن الحالة السياسية وأوضاع حقوق الإنسان في الوقت الراهن. وتطرق الوزير إلى السياسات التمييزية المختلفة التي تفرضها إسرائيل، ولاسيما في القدس، وجمار الفصل العنصري، وطرد السكان الفلسطينيين من بيوتهم وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، مما يؤدي عمليا وبمنطق القوة إلى تغيير التركيبة الديموغرافية للمدن والبلدات الفلسطينية. ويرى الوزير أن هذا الاحتلال المتواصل دون هوادة يمثل في حد ذاته أفظع انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين، وهي أسوأ بكثير من نظام الفصل العنصري (الأبارتايد) السائد في جنوب أفريقيا الماضي.

وتأكيداً لالتزام فلسطين باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، أفاد الوزير بأن بلاده صدقت على أربع معاهدات للمنظمة، منها العهد الخاص بحقوق الطفل في الإسلام، والنظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة، ومحكمة العدل الإسلامية الدولي. كما أنها صدقت دون أي تحفظات على تسع معاهدات للأمم المتحدة تهم حقوق الإنسان. وأوضح الوزير أن الوزارات المختصة، بصدد تقديم سبعة تقارير لمختلف أجهزة المعاهدات، بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني. وأشار كذلك إلى أن الرئيس شكل لجنة وطنية لتقييم التزام فلسطين بالمعاهدات الدولية.

والتقى الوفد أيضاً ممثلاً وزارة شؤون المرأة، واستمع إلى إحاطة حول المهام الرئيسية للوزارة والتي تشمل تعزيز المساواة بين الجنسين، وتضم ثمانية قطاعات رئيسية، مع إيلاء الأولوية لقطاعات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والصحة، والزواج المبكر، والصحة الإنجابية، والأمن الغذائي، والعنف ضد المرأة. وتتم معالجة أثر استمرار الاحتلال على النساء الفلسطينيات من خلال اللجنة الوطنية المعنية بقرار مجلس الأمن الدولي 1325. ويجري إعداد خطة تنفيذية للقرار المذكور. كما تحدث ممثل الوزارة عن أوضاع النساء والأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة خاصة، إذ لايزالون يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الهجمات اليومية التي تشنها القوات الإسرائيلية على الطلاب الفلسطينيين، والأوضاع المزرية للسجينات الفلسطينيات اللاتي بلغ عددهن 51 سجينة، بينهن العديد من الفتيات الصغيرات.

والتقى وفد الهيئة برئيس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في رام الله، والذي رحب بالزيارة وأطلع الوفد على ولاية المكتب وأنشطته. وتشمل هذه الولاية مهمتي الرصد وإعداد

التقارير على جميع المستويات، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات. وفي عام 2009، أضيف إلى هذه الولاية شق يتعلق بالحماية لضمان احترام حقوق الإنسان خلال حالات الطوارئ، إلا أنه بين أن الوضع في فلسطين يمثل "حالة طارئة مزمنة وطويلة الأمد" كنتيجة مباشرة لاستمرار الاحتلال الفلسطيني. ويرفع مكتب المفوض السامي للاجئين تقارير دورية إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، ويرشد المناقشات في الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة.

وأعرب ممثل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين عن انشغالات محددة إزاء أحد المستجدات الأخيرة المتعلقة بالتهجير القسري للبدو في القدس الشرقية لبناء مستوطنات يهودية جديدة. وأعطى ممثل المكتب كذلك تفاصيل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تقتربها القوات الإسرائيلية، ولاسيما حالات العنف الأخيرة التي وقعت منذ أكتوبر 2015 والتي تشمل انتهاكات جسيمة مثل الهدم المكثف للبيوت لإنزال العقاب بأهلها، والترحيل، والاستخدام المفرط للقوة، والإعدامات خارج نطاق القانون. وأكد أن حالات القتل المختلفة للفلسطينيين من طرف القوات الإسرائيلية والمستوطنين، بما في ذلك في غزة، حيث ينتشر الاستخدام المفرط للقوة، يكشف عن وجود مناخ عام من الإفلات من العقاب. ولا يزال آلاف الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري لفترات ممتدة، مضيفاً أن حالات مماثلة للحبس والتعذيب، فضلاً عن القيود القاسية المفروضة على حرية التنقل تبقى شائعة على نطاق واسع.

وفي إطار التفاعل مع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، التقى وفد الهيئة بأعضاء الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. وحضر الاجتماع أعضاء الهيئة وممثلون عن بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وقدمت السيدة فارسين شاهين، المفوضة العامة للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إحاطة عن الوضع الراهن، مؤكدة أن الاحتلال هو السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان. كما أكدت أن من بين أكبر التحديات التي تواجه الفلسطينيين هي الانقسامات السياسية القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا تزال تعوق العمليتين السياسية والديمقراطية. فليس هناك ولا حتى برلمان وطني لرصد عمل الدولة، بما في ذلك الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان.

خامساً: ملاحظات وفد الهيئة

تواصل معاناة الشعب الفلسطيني يومياً من القيود التي تفرضها عليهم القوة القائمة بالاحتلال. فالقدس يحاصرها جدار الفصل والمستوطنات من كل جانب، والمدينة تحتقن لدرجة أنه أصبح من الصعب للغاية الدخول إليها. وتجعل الانتهاكات اليومية، والاعتقال، وهدم البيوت، وفرض سياسات هدفها خلق وقائع ديموغرافية جديدة على الأرض، من المستحيل الدخول في مفاوضات سياسية بخصوص حل الدولتين المقترح.

وفضلاً عن لقاء مختلف المسؤولين في هيئات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، زارت وفد الهيئة العديد من المواقع في الضفة الغربية وتفاعلوا مع العديد من الأفراد والأسر والمنظمات، بما فيها الفاعلون في المجتمع

المدني وفي مجال حقوق الإنسان، وضحايا الانتهاكات الإسرائيلية، وسجناء ومعتقلون سابقون. وتعتمد الملاحظات المقدمة في هذا التقرير على معلومات تم الحصول عليها من المصدر من خلال الزيارات الميدانية، والتواصل المباشر مع الضحايا، ومن الإحصائيات التي قدمتها السلطات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وفي ما يلي بعض الملاحظات المتعلقة بمواضيع محددة:

1) السجناء والمعتقلون الفلسطينيون

يستمر تدهور ظروف السجناء والمعتقلين الفلسطينيين نتيجة للاعتقال الإداري الذي تفرضه القوات الإسرائيلية. فهذه الممارسة المقيتة تتم دون احترام للإجراءات القانونية الواجبة ودون اللجوء إلى القضاء. وكانت هناك حالات كثيرة للاحتجاز في حق النواب البرلمانيين والأطفال. وتمثل مسائل الاعتقال الإداري والسجناء مشكلة أساسية للأسر الفلسطينية. ومن الوقائع المؤلمة التي لاحظها وفد الهيئة هو أن كل أسرة فلسطينية لديها سجين واحد على الأقل يقبع في السجون الإسرائيلية. والعديد من المعتقلين يحولون إلى سجون في إسرائيل في انتهاك لمعاهدة جنيف الرابعة. والاستخدام المفرط للقوة، والسماح بممارسة التعذيب إلى بعض الحدود، والمعاملة العنيفة وصعوبة تحديد أماكن الاحتجاز كلها أسباب رئيسية لاستمرار محنة أسر والسجناء.

وقدمت هيئة شؤون الأسرى الفلسطينيين بدورها إحاطة إلى وفد الهيئة حول الحالة المؤلمة للسجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وأوضحت الهيئة أن المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعاملون وفقاً لنظام القانون المدني، بينما يطبق النظام العسكري على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ودعت الهيئة الفلسطينية إلى وقف فوري لسياسة إسرائيل التمييزية المتمثلة في الاعتقال الإداري الذي يشكل بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بمثابة اعتقال تعسفي.

ووفق معدل سنوي، يتم اعتقال نحو 700 طفل وإخضاعهم للمحاكمة، وكانت التهمة الأكثر شيوعاً هي الرشق بالحجارة. ومنذ أكتوبر 2015، تضاعفت أعداد الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلتهم القوات الإسرائيلية. وكشفت مقابلات مع أطفال معتقلين ومقاطع فيديو التقطت لهم، إلى جانب تقارير أعدها محامون، أن قوات الأمن الإسرائيلية كانت تستخدم القوة العاشمة في اعتقال الأطفال واحتجازهم، حيث إنه في بعض الحالات، جرى ضربهم واحتجازهم في ظروف غير آمنة. وفي نوفمبر 2015، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً يسمح بسجن الأطفال المدانين بالرشق بالحجارة لفترة أطول تصل إلى 4 سنوات. وقد سمح هذا القانون للحكومة بتعليق مدفوعات الرعاية الاجتماعية لأسر هؤلاء الأطفال طوال فترة قضائهم للعقوبة. وبشكل روتيني، تقوم قوات الأمن الإسرائيلية باستجواب الأطفال في غياب آبائهم، منتهكة القوانين الإسرائيلية الدولية والمحلية التي توفر حماية خاصة للأطفال المحتجزين. وتضمنت الحماية شروطاً معينة تقتضي أنه حتى يتسنى اعتقال الأطفال أو احتجازهم فإنه لا يتم اللجوء إلى ذلك إلا كملاذ أخير، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان عدم إجبار الأطفال على الإدلاء بأي اعترافات. وتقتضي اتفاقية حقوق الطفل من قوات

الأمن أن تولي الاعتبار الأول "لمصالح الطفل الفضلى" في جميع جوانب نظام قضاء الأحداث. إضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات احتجاز لسجينات داخل السجون الإسرائيلية، بما في ذلك 68 سجينة، من بينهن أمهات وفتيات.

وما فتئت قوات الأمن الإسرائيلية تستخدم بلا هوادة القوة المفرطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل انعدام مساءلتها عن انتهاكاتهما للقانون الدولي لحقوق الإنسان (القانون الإنساني الدولي). وعلى الرغم من الحظر المطلق الذي يفرضه القانون الدولي لحقوق الإنسان على ممارسة التعذيب، فقد واصلت إسرائيل إخضاع الفلسطينيين الذين تحتجزهم لممارسات التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الحرمان من النوم؛ والاستخدام المفرط للأغلال؛ والضرب؛ والعبارات البذيئة؛ والإبقاء في أوضاع مجهدة؛ والحبس الانفرادي؛ وأعمال الإهانة والإذلال؛ والتهديد بالقتل؛ والاعتداء الجنسي؛ وهدم بيت المعتقل أو منزل ذويه.

ولا يزال وضع جنث الفلسطينيين، الذين يسقطون في مقاومة القوات الإسرائيلية، أو يموتون في أماكن الاحتجاز الإسرائيلية، أسوأ المظاهر الأخرى لقسوة الاحتلال الإسرائيلي. وقد مُنعت الأسر من تسلّم جنث أبنائها، وحتى عندما تم تسليم الجنث إلى العائلات لدفنها، كان ذلك في وقت قصير جداً وفي ساعات متأخرة جداً من الليل عندما يكون من الصعب أداء صلاة الجنازة عليها وجمع الأقارب والأصدقاء لتشييعها. وفي معظم الحالات، ترفض الأسر تسلّم الجنث حتى يتم إجراء تحقيق سليم، وفي هذه العملية، تم الاحتفاظ بالجنث لفترات طويلة في المشارح، وبالتالي أصبح من الصعب التعرف عليها بسبب التجميد المفرط. كما اشتكت منظمات المجتمع المدني من أن جميع الممارسات الإسرائيلية قيم بها مع سبق الإصرار وتعمد إلحاق الأذى.

وتشكل أوضاع الأسرى المرضى المتدهورة صحتهم باستمرار مثاراً آخر للقلق، حيث يتم الاحتفاظ بصورة منتظمة بالأسرى المرضى في السجون وبينهم عشرات من ذوي الاحتياجات الخاصة. ووفقاً لبعض التقارير، لقي نحو 85 من هؤلاء حتفهم في السجن جراء عدم تقديم العلاج الطبي لهم. ومنذ عام 2010، ترفض إسرائيل بانتظام طلب منظمة الصحة العالمية التواصل مع هؤلاء السجناء أو زيارتهم.

2) القيود المفروضة على حق التنقل والسفر:

ليست حرية الحركة حقاً بحد ذاتها فحسب، بل هي أمر ضروري للتمتع بالعديد من حقوق الإنسان الأخرى. وفي هذا الصدد، لاحظ وفد الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان عديد الحواجز الشديدة التي يواجهها الفلسطينيون بشكل يومي وتحول دون حرية تنقلهم. وتشمل هذه القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة كلاً من القيود المادية، مثل حواجز نقاط التفتيش، وحواجز الطرق، فضلاً عن التأخيرات البيروقراطية في إصدار التصاريح وإغلاق نقاط التفتيش الخ. وتعيق هذه القيود وصول الفلسطينيين إلى أرضهم ومصادر عيشهم. وبشكل عام، تقوّض هذه السياسات إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافياً.

وأطلع وفد الهيئة على مزيد القيود المفروضة على التنقل والسفر، حيث اتضح أن الفلسطينيين مُنعوا من السفر عبر معبر الكرامة والخليل وطولكرم، مما تسبب في صعوبات جمة وفي تقييد كامل للحركة في جميع مناطق الضفة الغربية، بل شمل تأثير هذه التضييقات سفر الفلسطينيين إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج. وتؤثر هذه القيود أيضاً على سكان قطاع غزة، حيث لا يزال ما يقرب من مليون و800 ألف نسمة يعانون في جوانب الحياة اليومية كافة. ومنذ شن الحرب على غزة في عام 2014، لم تقم في القطاع أي عمليات لإعادة الإعمار على الإطلاق، ولا يزال ركام المنازل تحت الأنقاض منذ ذلك الحين بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى قطاع غزة. ونتيجة القيود المشددة، تقدر الأمم المتحدة أنه لن تكون هناك أي مياه شرب نقية في القطاع بحلول عام 2020.

3) جدار الفصل والمستوطنات غير القانونية:

تواصل إسرائيل دعم توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، حيث يشكل هدم منازل الفلسطينيين، الذين يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف، انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي. أما عمليات التهريب والاعتداءات التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين فهي آخذة في الازدياد، حيث كان المستوطنون مسؤولين عن معظم أعمال العنف التي ارتكبت بحق الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً، وكذلك بحق ديارهم وممتلكاتهم. ومما يزيد من مستوى العنف الذي يمارسه المستوطنون غير القانونيين انعدام المساءلة وفشل قوات إنفاذ القانون الإسرائيلية في حماية المجتمعات الفلسطينية الضعيفة.

ويُعتبر القيام بتجزئة الأراضي وإنشاء محميات وجيوب منفصلة، بما في ذلك خطط يهدد تنفيذها بعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، دليلاً صارخاً على خطط وسياسات إسرائيل الرامية إلى تغيير الحقائق على الأرض. وفي هذا الصدد، يفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حالياً وسم المنتجات المُصنَّعة في الأراضي التي وقعت تحت سيطرة إسرائيل في عام 1967 أثناء حرب الأيام الستة على اعتبار أنها لم تُصنَّع في إسرائيل. وهو تطور إيجابي ينبغي أن يكون مصدر إلهام لتشجيع بلدان أخرى على تبني سياسات مماثلة.

والتقى وفد الهيئة مع لجنة مقاومة الجدار والاستيطان التي قدمت لمحة شاملة عن الوضع مع خرائط توضيحية تبين توسع المستوطنات اليهودية وتكاثرها في الضفة الغربية والقدس. كما استعرضت اللجنة باستفاضة الآثار السلبية لجدار الفصل على حياة الفلسطينيين اليومية، والانتهاكات المستمرة لحقوقهم الإنسانية في حرية التنقل. وتوثق اللجنة على نحو منتظم (شهرياً وسنوياً) الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين، من هدم المنازل وتفكيك القرى ومصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات.

ويوجد داخل الأراضي المحتلة منذ عام 1967 ما مجموعه 413 مستوطنة تضم مواقع استيطانية، وهي عبارة عن مناطق سكنية بها منشآت خدمية وعسكرية أقامها مستوطنون يهود إسرائيليون واستولوا عليها.

ووفقاً للجنة، أشارت أحدث البيانات إلى أن عدد المواقع الاستيطانية في الضفة الغربية بلغ 505، ما بين مستعمرات وبؤر استيطانية ومواقع عسكرية ومواقع خدمية ومناطق صناعية وأماكن سياحية ومبانٍ مُنتزعة كلياً أو جزئياً في القدس. ويُقدَّر عدد المستوطنين في المجموع بـ 612 ألفاً، منهم 246 ألفاً في القدس، بينما توجد نسبة 60 في المئة المتبقية منهم في محيط الخط الأخضر الذي يفصل بين حدود عامي 1948 و1967.

وفي عام 2002، شيدت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، جدار الفصل داخل أراضي الضفة الغربية، بحجة منع الفلسطينيين من "تهديد أمن إسرائيل". وهو مبني من كتل خرسانية تتراوح بين 6 و9 أمتار ومزود بأبراج للمراقبة وبكاميرات مركبة في أعلى الجدار، حيث يمر الجدار عبر المناطق السكنية أو بالقرب منها.

وفي ظل الاحتلال، قام الحاكم العسكري الإسرائيلي (قائد الجيش الإسرائيلي) بالاستيلاء على كامل الأراضي في فلسطين، حيث فرض قانوناً بمصادرة نسبة كبيرة (18 في المئة) من الأرض وصلت إلى مليون و300 ألف دونم. ويستحوذ جدار الفصل على 754 كيلومتراً، وقد عزل الجدار ما نسبته 10.5 في المئة من الأراضي الفلسطينية المتبقية في الضفة الغربية، كما التهمت المستوطنات أجزاءً أخرى من الأرض بلغت نسبتها 9.8 في المئة.

ولدى الفلسطينيين قناعة راسخة بأن الهدف من بناء الجدار هو عزل مناطق واسعة من الضفة الغربية وضمها إلى إسرائيل من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى كيانات منفصلة، مما من شأنه أن يحول دون قيام دولة فلسطينية. إضافة إلى ذلك، يتم إخضاع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية للسيطرة الإسرائيلية من خلال فرض السيطرة الأمنية على كامل الضفة الغربية، والحد من حرية حركة المواطنين الفلسطينيين، والسيطرة على مواردهم الاقتصادية في سبيل تهويد الضفة الغربية.

ويشكل جدار الفصل أسوأ مظاهر انتهاك الحق الفلسطيني في حرية الحركة، مما جعل حياة الفلسطينيين اليومية واقعاً لا يُطاق، وبالتالي يضطرون ذلك إلى ترك بيوتهم وممتلكاتهم. ومن شأن زيارة بسيطة للمناطق التي تأثرت بالجدار أن تُعيد تأكيد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية التي خلصت إلى أن تشييد الجدار في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والنظام المقترن به مخالفان للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أشارت المحكمة بحق إلى أن إسرائيل مستمرة في انتهاك واجب التزاماتها الدولية، وهي ملزمة بإنهاء الوضع غير القانوني، ووقف البناء وتفكيك الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم تعويضات عن الأضرار الناجمة عن الجدار.

(4) هدم المنازل في إطار العقاب الجماعي:

استناداً إلى مصادر رسمية فلسطينية وأخرى تابعة للأمم المتحدة، فإنه ما بين 13 سبتمبر 2015 و4 إبريل 2016، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 157 منزلاً في فلسطين المحتلة. ويشكل هذا عملاً من أعمال العقاب الجماعي التي ترتكبها إسرائيل بحق السكان المدنيين الفلسطينيين في انتهاك للقانون الدولي والالتزامات

إسرائيل، بوصفها قوة احتلال. وتبين الأرقام التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يعمل في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، أن هناك متوسطاً شهرياً لعدد المنازل المهدامة ناهز 50 منزلاً بين عامي 2012 و2015، وارتفع العدد إلى 165 منزلاً منذ يناير 2016، مع 235 عملية هدم في فبراير 2016 لوحده.

وتثير الزيادة في عمليات الهدم قلق الدبلوماسيين ومنظمات حقوق الإنسان لما يعتبرونه انتهاكاً متواصلاً للقانون الدولي. وقد أرجع الجيش الإسرائيلي، الذي يحتل الضفة الغربية منذ عام 1967، أسباب هدم المنازل لكونها بنايات غير قانونية، إما بُنيت من دون تصريح أو بالقرب من منطقة مغلقة أو مناطق عسكرية أو مناطق لإطلاق النار، أو أنها خالفت قيوداً أخرى للتخطيط وتنظيم الأراضي. لكن الأمم المتحدة وغيرها من منظمات حقوق الإنسان تشير إلى أن حصول الفلسطينيين على التصاريح يُعدّ أمراً شبه مستحيل. وفضلاً عن ذلك، فإنه في مرات كثيرة أعلن عن تخصيص مناطق لإطلاق النار، لكنه كان من النادر استخدامها. وترجع العديد من قيود التخطيط إلى عهد الانتداب البريطاني في ثلاثينيات القرن العشرين.

ويُعتبر البدو وتجمعات المزارعين الفلسطينيين، والذين هم عرضة لخطر الترحيل القسري، الأكثر تضرراً من سياسة هدم المنازل، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وفي عدة مناسبات، أتى المتحاورون على ذكر خطر الترحيل القسري للسكان البدو. وتضم بنايات البدو بيوتاً وخياماً وحظائر ماشية ومرافق ومدارس. وفي عدد متزايد من الحالات، شمل الهدم مباني الأعمال الإنسانية أقامها الاتحاد الأوروبي لمساعدة المتضررين من عمليات هدم سابقة. ويوم 7 إبريل 2016، وعندما كان وفد الهيئة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان في رام الله، نفذت الإدارة المدنية الإسرائيلية عمليات هدم في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها خمسة تجمعات بدوية متضررة من الخطة الاستيطانية غير القانونية شرق 1، وفي خربة طانا التي تعرضت لعمليات هدم متعددة في عام 2016، كان آخرها يوم 23 مارس 2016.

5) الوضع في القدس/القدس الشرقية:

ظلت القدس واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478 (1980) أن القانون الأساسي لإسرائيل الذي أعلن القدس، بما فيها المنطقة التي تم ضمها، عاصمة لإسرائيل يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يؤثر على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في فلسطين، بما فيها القدس الشرقية.

ويُعتبر الفلسطينيون الذين يعيشون في القدس الشرقية "مقيمين دائمين" وليسوا مواطنين إسرائيليين، وتعرضوا لعملية تدريجية وبيروقراطية هدفها الاستبدال العرقي أو التطهير العرقي. وشملت هذه التدابير إلغاء تصاريح الإقامة، وهدم المباني السكنية التي بنيت بدون تصاريح إسرائيلية (يعتبر الحصول عليها شبه مستحيل) والإخلاء القسري للعائلات الفلسطينية، مما يمثل انتهاكاً للحق الأساسي في السكن اللائق، المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أعاققت السياسات الإسرائيلية

النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية. ويُجبر الفلسطينيون على دفع ضرائب بلدية عالية مقابل خدمات رديئة وانخفاض الإنفاق العام على نحو غير متناسب في القدس الشرقية. وتسعى إسرائيل سعياً حثيثاً إلى تفويض الوجود الفلسطيني بغية تحقيق هدفها المتمثل في الحفاظ على أغلبية يهودية في القدس الشرقية، وتعتمد منذ عقود سياسة قائمة على الحفاظ على توازن ديمغرافي في القدس قوامه نحو 70% من اليهود مقابل 30% من الفلسطينيين في القدس. كما تنفذ إسرائيل خطاً إنمائية ضخمة في القدس الشرقية بهدف توسيع المستوطنات والبنية التحتية لفصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية.

وقد التقى وفد الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان أيضاً مع محافظ القدس، السيد عدنان الحسيني، الذي أكد الحقائق المذكورة أعلاه، وأكد أن السلطات الإسرائيلية كانت عازمة على إحداث أغلبية يهودية في القدس الشرقية المحتلة من خلال سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية وضمها ومن ثم طرد الفلسطينيين من أراضي أجدادهم. كما قدم صورة قاتمة عن الوضع في المسجد الأقصى، مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية زرعت حول المسجد 75 موقعاً استيطانياً من أجل تغيير الواقع الديموغرافي على الأرض. وتؤدي هذه السياسات الإسرائيلية إلى إبعاد الفلسطينيين تدريجياً وبشكل فعال عن المنطقة وترك محيط المسجد تماماً تحت سيطرة الإسرائيليين، مع وجود فعلي للمستوطنين على حساب الفلسطينيين الذين هم أصحاب الأرض الحقيقيين. كما التقى وفد الهيئة مع المطران عطا الله حنا، رئيس أساقفة كنيسة القدس، الذي شدد على أنه من واجب جميع المسلمين والمسيحيين استعادة القدس من المحتلين، كما رحب بزيارة وفد الهيئة ودعا إلى التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المسيحية في فلسطين.

6) حالة مخيمات اللاجئين:

قام وفد الهيئة بزيارة مخيمين اثنين من أصل 19 مخيماً للاجئين، هما مخيم الجلزون شمال رام الله ومخيم عايدة في بيت لحم. وقد أنشئت هذه المخيمات لاستيعاب السكان الذين طردتهم إسرائيل من أراضيهم بالقوة لبناء مستوطنات يهودية جديدة في المناطق المجاورة. ولا يبعد مخيم الجلزون الذي تم إنشاؤه في عام 1949 إلا بنحو 30 متراً فقط من مستوطنة بيت إيل اليهودية. أما مخيم عايدة، الذي أنشأ في عام 1950، فيبعد بأقل من 15 متراً من الحاجز الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري. وهو يقع بين بلديتي بيت لحم وبيت جالا والقدس. وتقع مخيمات اللاجئين تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا)، التي بدأت عملها في عام 1950.

ومما أثار انتباه وفد الهيئة على الفور أن المخيمات كانت مزدحمة جداً، وبها كثافة سكانية عالية قدرها 15.000 نسمة في كل كيلومتر مربع. وقد تضاعف عدد السكان منذ عام 1967 ليصلوا إلى الجيل الرابع. وتعتبر سبل العيش والرزق داخل المخيمات سيئة للغاية، كما يعاني سكانها من صعوبات جمة في الحصول على خدمات المياه والكهرباء. ولا يتوفر مخيم الجلزون إلا على مرفق صحي واحد، في حين لا يوجد أي

مركز صحي في مخيم عابدة. ويقترن هذا الوضع أيضا مع ندرة فرص العمل وقلة الدعم المالي الذي تقدمه الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات. ويبدو أن معدل المواليد لا يزال مرتفعا نسبيا.

وقد استمع وفد الهيئة داخل مخيم الجلزون إلى إحاطة واسعة قدمها ممثلو اللاجئين. وكان مؤثرا جداً إصرار اللاجئين على حقهم في العودة إلى ديارهم وأراضي أجدادهم. والجلزون هو مخيم للاجئين ذو أزرقة ضيقة بمجاري مفتوحة لمياه الصرف الصحي، تتراكم على جنباتها أكوام القمامة. ويزدحم 15.000 شخص في هذا المخيم الذي تبلغ مساحته 256 دونم (63 فدان) والذي يقع على منحدرات أسفل رام الله، في حين تنتشر بيوت مستوطنة بيت إيل عبر التلال المقابلة للمخيم. ويعيش مخيم الجلزون للاجئين على وقع عمليات توغل منتظمة يقوم بها الجنود الإسرائيليون بهدف اعتقال أبناء المخيم. وقد قُتل نحو 30 شخصا من سكان هذا المخيم منذ انتهاء الانتفاضة الثانية، منهم 16 طفلا، في حين لا يزال 135 منهم قيد الاعتقال. وقد قام وفد الهيئة أثناء وجوده في المخيم بزيارة بيت عطا محمد عطا الصباح، وهو صبي فلسطيني يبلغ من العمر 12 عاما أصابه رصاص جندي اسرائيلي في 21 مايو 2013 بينما كان يحاول استرجاع حقيبته المدرسية التي كان قد أضاعها على الجانب الآخر من جدار المخيم بينما كان يلعب مع أصدقائه. وقد تسببت له الإصابة بشلل نصفي وألحقت أضرارا بالكبد والرئتين والبنكرياس والطحال.

وعلى الرغم من الأوضاع السيئة التي يعاني منها المخيم، يلاحظ ارتفاع نسبة التعليم في صفوف اللاجئين. غير أن معدل البطالة بين الشباب مرتفع أيضا، إذ يبلغ 45% ويعزى إلى انعدام الوظائف. وقد تسببت ظروف المخيمات المزرية، في كثير من الأحيان، في العديد من المشاكل والتوترات الاجتماعية الداخلية، خاصة في أوساط الشباب العاطلين عن العمل. وفي كثير من الأحيان، تؤدي هذه التوترات إلى إحباط يتم التفتيس عنه أحيانا خلال الاحتجاجات ضد القوات الإسرائيلية، والتي تؤدي فيما بعد إلى صراعات قاتلة. وقد أصبحت المرأة بدورها هدفاً وضحيةً لحلقة مفرغة من العنف من طرف الجنود الإسرائيليين من جهة، والمجتمع والعائلة من جهة أخرى. ويستهدف الجنود الإسرائيليون النساء بشراسة في الأماكن العامة بهدف إلحاق الدال بهن وإحراجهن، وهو ما يجبر المجتمع والأسرة على إحداث آليات للحماية تنحو نحو تقييد ومراقبة حركة المرأة لحماية شرفها، مما يحد أكثر من حرية النساء في التحرك والحصول على التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية. وقد لاحظ وفد الهيئة بقلق تحديات خطيرة أخرى جاءت على لسان ممثلي اللاجئين الذين اشتكوا من قيام الأونروا بخفض ملحوظ في مساعداتها بهدف دفع السلطة الفلسطينية إلى تحمل مسؤولية اللاجئين، في حين تصر السلطة الفلسطينية على مسؤولية الأونروا فيما يخص تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

سادسا: الخلاصة

لا يزال احتلال إسرائيل الطويل للأراضي الفلسطينية يجسد خصائص "الاستعمار" و"الفصل العنصري" و"التطهير العرقي" غير المقبولة قانوناً في العصر الحديث، كما أنه يمثل السبب الجذري لجميع أشكال انتهاكات الحقوق الإنسانية للسكان الفلسطينيين.

وتواصل الحكومة الإسرائيلية حملتها المسعورة لتكثيف بناء المستوطنات على أراضي دولة فلسطين. وتجسد النشاطات الاستيطانية جوهر سياسة الاحتلال العسكري الاستعماري لأرض الشعب الفلسطيني والعدوان الوحشي والتمييز العنصري ضد الفلسطينيين، وهي سياسة أسوأ بكثير من أي من أنظمة الفصل العنصري. وتشكل هذه السياسة خرقاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويسابق الاحتلال الزمن من أجل رسم الحدود وفرض الأمر الواقع على الأرض، مقوضاً بذلك إمكانية وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وتواصل إسرائيل تنفيذ سياساتها الاستعمارية بلا هوادة من خلال المصادرة المنهجية للأراضي وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل تسريع بناء جدار الفصل الذي يلتهم مساحات واسعة من الأراضي ويقسمها إلى جزر وكانونات منفصلة ومعزولة، مدمرة بذلك حياة الأسر والمجتمعات وسبل عيش عشرات الآلاف من الأسر.

ويبدو أن الزيارة التي قامت بها الهيئة والتي دامت ثلاثة أيام غير كافية لتقدير التعقيدات العميقة الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والمعضلة التي تواجه الشعب الفلسطيني في نضاله اليومي من أجل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال التام كدولة قابلة للحياة. وتمثل القضايا الداخلية والصراعات السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً تحدياً كبيراً في هذا الصدد. وما لم يبادر الجانبان إلى تسوية هذا الوضع المعقد، سوف تستمر الفجوة في الاتساع وسوف لن يكون من الممكن إيجاد حل دائم للمشكلة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الفجوة بين النخب والناس العاديين تلقي بظلالها على النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ويشكل الدعم الاجتماعي والاقتصادي المستدام للفلسطينيين المتضررين في الأراضي المحتلة تحدياً كبيراً للسلطة الفلسطينية بسبب محدودية الموارد. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تُفسر زيارة وفد الهيئة، بتعقيدها وحساسيتها، على أنها تطبيع للعلاقات مع إسرائيل. وقد أكد المتحاورون الفلسطينيون على أعلى المستويات أن "زيارة السجين" لا تعني بأي حال من الأحوال ولا يجب أن تفسر على أنها إقامة لأي نوع من العلاقات أو تطبيع للعلاقات مع "حراس السجن".

وقد لوحظ خلال مختلف الاجتماعات التي عُقدت مع مسؤولين فلسطينيين أن هناك شعوراً بالإحباط العميق بأن القضية الفلسطينية "منسية" أو "مهملة" في خضم العديد من التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في

منظمة التعاون الإسلامي. وفي حين يعرب المسؤولون الفلسطينيون وكذلك المواطنون العاديون في مخيمات اللاجئين والمدن المحتلة عن تقديرهم للدعم السياسي الذي تقدمه منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فإنهم يأسفون كذلك لعدم وجود آليات لترجمة هذا الدعم إلى أفعال ملموسة. ومن ينتابهم شعورٌ بأن إسرائيل لديها تفويض مطلق بارتكاب أعمال وحشية قاسية وجرائم ضد الفلسطينيين بشكل يومي مع إفلاتها من العقاب، ويقرون بأنها في مأمن من أي نوع من المساءلة.

إن الانتشار الواسع للمستوطنات اليهودية في القدس الشرقية والضفة الغربية هو تذكير صارخ بالسياسات والإجراءات الاستعمارية التي تقوم بها إسرائيل لضم الأراضي الفلسطينية. وتهدف هذه السياسات إلى تغيير الحقائق الديموغرافية والجغرافية على الأرض، وهي متواصلة بلا هوادة وبدون أي عقاب. ونتيجة لذلك، تقلصت الأراضي الفلسطينية إلى حد كبير فأصبحت لا تمثل إلا أقل من 22٪ من المساحة الإجمالية لما كان يسمى "الضفة الغربية".

ولا يزال الوضع في القدس يمثل مصدر قلق شديد. وقد شاطر وفد الهيئة القلق الذي أعرب عنه المحاورون الفلسطينيون من أنه مع مرور الوقت، تنامت اللامبالاة والتهاون إزاء قضية القدس، تحت الاحتلال الإسرائيلي، لدى الدول الإسلامية والمجتمع الدولي بشكل عام. وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إجراء الحفريات في المسجد الأقصى وغيره من المواقع، وهي الحفريات التي تشكل خطراً كبيراً على الأماكن المقدسة. وتمنع الحواجز العسكرية الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى المساجد والكنائس. وتواصل إسرائيل أيضاً حصار المدينة المقدسة بحلقة من المستوطنات بغية فصلها عن بقية المدن الفلسطينية.

سابعاً: التوصيات:

في حين تؤكد الهيئة مجدداً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك الحق في إقامته دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، فإنها تقترح التوصيات التالية:

1. يتعين على منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل حمل إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل العنصري وتفكيكه، وتقديم تعويضات عن جميع الأضرار التي لحقت السكان الفلسطينيين المتضررين.
2. يجب على منظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء حث مجلس الأمن الدولي على معالجة مسألة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، أن تعزز جهودها في هذا الصدد.
3. من الأهمية بمكان إقامة اتصالات منتظمة بين الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان ذات الصلة التابعة للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وذلك قصد الحصول على آخر التطورات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويمكن

- للهيئة، حسب الاقتضاء، أن تدعو الحكومة الفلسطينية ذات الصلة وممثلي المجتمع المدني لتقديم إحاطات أمام اجتماعات الهيئة في سياق الخطة الخاصة بفلسطين.
4. يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي ودولها الأعضاء النظر في عقد ندوة دولية، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة، للتركيز على وضع القدس وسياسات الفصل العنصري في إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.
5. ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تنظر في إمكانية فرض حظر صارم على استيراد منتجات المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالي تسويق نظام مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. ومن الضروري أن تتأكد القوانين واللوائح الوطنية الخاصة بالمناقصات التجارية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أن سجلات الكيانات التجارية التي تتقدم لمثل هذه المناقصات خالية من أي معاملات مع الأنشطة الإسرائيلية في المستوطنات.
6. يتعين معالجة الانقسام السياسي بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك من خلال دعم جهود المصالحة. وسوف يستمر المأزق السياسي القائم حالياً بين الجانبين في إضعاف الموقف الفلسطيني في أي مفاوضات محتملة في المستقبل.
7. ترحب الهيئة بنتائج القمة الاستثنائية الخامسة لمنظمة التعاون الإسلامي حول فلسطين والقدس الشريف، التي عقدت في جاكارتا في 7 مارس 2016، وتؤيدها تأييداً تاماً وتدعو إلى تنفيذها بالكامل.
8. ينبغي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشجع مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز التشبيك مع الهيئات والمؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والإبلاغ عنها.
9. اعترافاً من الهيئة بالدور المهم الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يمكن للهيئة، وبدعم من مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، النظر في تنظيم حدث، بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وغيره من أصحاب المصلحة، عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين، مع إشارة خاصة إلى معاناة النساء والأطفال في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
10. ينبغي أن تواصل الهيئة التركيز على القضية الفلسطينية وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي بشأن حالة الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد حقوق الإنسان الفلسطيني. وللحصول على صورة شاملة عن هذه الانتهاكات، يستحسن أن تركز الزيارة المقبلة للهيئة على قطاع غزة الذي لا يزال يعاني بعضاً من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في عصرنا الحاضر.
